كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر فائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي

The Impact of the surplus of the Agricultural sector on economic growth

إعداد الطالبة

روان عبد السلام كامل الناصر

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الفصل الثاني ٢٠١٨/٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا روان عبد السلام كامل الناصر، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع.....

التاريخ : / / ٢٠١٩ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة : روان عبد السلام كامل الناصر **الرقم الجامعي : ١٦٢٠٥١٢٠١١**

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي **الكلية:** الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول

المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

اثر فائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتاب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون إن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة.....

التاريخ / / ٢٠١٩ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

أثر فائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي

The Impact of the surplus of the Agricultural sector on economic growth

نوقشت وأجيزت بتاريخ 9/ 7/ 2019 م

إعداد الطالبة

روان عبد السلام كامل الناصر

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة	مشرفاً ورئيساً	.....
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود	عضواً	.....
الأستاذ الدكتور تركي مجحم الفواز	عضواً	.....
الأستاذ الدكتور عمر ياسين خضيرات	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

الحمد الله من قبل وبعد الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات والحمد الله حتى يبلغ الحمد منتهاه.

إلى من كان لي على الدوام نبراسا اهتدي به في المضي قدما إلى معلمي الأول وقدوتي الحسنة إلى من احمل اسمه بكل افتخار إلى الذي وهبني كل ما يملك لأحقق له آماله وسعى لتحقيق ذلك المبتغى إلى من علمني الخطوة الأولى ووصل بي الحال إلى ما إنا عليه ألان إلى والدي الحبيب أطال الله في عمره.

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر رسالة تعلم العطاء وكيف يكون العطاء إلى من كانت دعواتها نور اهتدي أليه إلى من أفنت عمرها في سبيل سعادتي إلى سندي في المحن والداتي الغالية جزاها الله عني خير الجزاء.

إلى التي آمنت بي فكانت تخط معي خطوات الحياة بكل تفاصيلها إلى الرفيقة والشقيقة تؤامي ونصفي الأخر "نورا".

إلى من تقاسموا معي الحياة وبهم استمد عزتي وقوتي وإصراري إخوتي وأخواتي.

إليكم جمعياً اهدي هذه الجهد المتواضع

الباحثة: روان عبد السلام الناصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الشكر لله مولاي وخالقي الذي منّ عليّ بإتمام هذا العمل مع رجائي إن يتقبله مني ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

انطلاقاً من قوله تعالى: (ومن يشْكُر فَإنما يشْكُر لِنَفْسِهِ) ومن قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فأني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في اتمام هذه الرسالة واخص بالذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة على قبوله الإشراف على رسالتي وعلى ما منحني من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إكمال هذه الرسالة في الشكل النهائي. كما وأوجه الشكر أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة ممثلة بكل من الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود والأستاذ الدكتور تركي مجحم الفواز من جامعة آل البيت قسم اقتصاديات المال والأعمال بقبول مناقشة الرسالة وإثرائها بالنصائح والتوجيهات التي تساعد في إخراجها بأفضل صورة كما اخص بالشكر الأستاذ الدكتور عمر ياسين خضيرات على تكبده عناء المسافة لحضور مناقشة هذه الرسالة وإعطاء توجيهاته وملاحظاته التي أثرت هذه الرسالة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان لخالي العزيز الأستاذ باسم صايل الناصر على مساعدته لي في إكمال هذه الرسالة.

الباحثة: روان عبد السلام الناصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... ج
قائمة المحتويات ..... ح
قائمة الجداول ..... ي
ABSTRACT ..... ل
الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١
١-١ المقدمة ١
١-٢ مشكلة الدارسة ٢
١-٣ أسئلة الدراسة ٢
١-٤ أهمية الدارسة ٢
١-٥ أهداف الدراسة ٣
١-٦فرضيات الدراسة ٣
١-٧ منهجية الدراسة ٣
١-٨ متغيرات الدراسة ٤
١-٩التعريفات الاجرائية ٤
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ٥
٢-١ المبحث الأول: القطاع الزراعي ٥
٢-٢ المبحث الثاني: النمو الاقتصادي ١٣
٢-٣ المبحث الثالث: الدراسات السابقة ٢٢
الفصل الثالث القطاع الزراعي في الأردن ٣٦
٣-١ مقدمة ٣٦
٣-٢ القطاع الزراعي الأردني ٣٧
٣-٣ خطة تحفيز النمو الاقتصادي ٢٠١٨-٢٠٢٠ ..... ٣٩
٣-٤ مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني ٣٩
الفصل الرابع منهجية الدراسة والتحليل ٤٩
٤-١ مقدمة ٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٢ مصادر جمع البيانات ٤٩
٤-٣ منهجية الدراسة ٤٩
٤-٤ متغيرات الدراسة ٥٠
٤-٥ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ٥٥
٤-٦ اختبار الارتباط المتعدد Multicollinearity ٥٧
٤-٧ اختبار التوزيع الطبيعي ٥٨
٤-٨ اختبار عدم تجانس الاخطاء Heteroscedasticity ٥٩
٤-٩ تحليل معادلة الانحدار لأثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي ٦١
٤-١٠ نتائج اختبار فرضيات الدراسة ٦٢
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٦٤
٥-١ نتائج الدراسة ٦٤
٥-٢ التوصيات ٦٥
قائمة المراجع ٦٦
أولاً- المراجع العربية ٦٦
ثانياً- المراجع الأجنبية ٧٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	الناتج المحلي الزراعي والمساهمة القطاعية له في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دينار خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)	39
٢.	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (القيمة المضافة) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) بالمليون دينار	40
٣.	نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المحاصيل لعام ٢٠١٦	42
٤.	قيمة الصادرات والمستوردات الزراعية والعجز في الميزان التجاري في الأردن خلال الفترة بالمليون دينار (1995 - 2016)	44
٥.	النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)	47
٦.	فائض القطاع الزراعي في الأردن للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)	48
٧.	عدد العاملين في القطاع الزراعي في الأردن للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)	49
٨.	رأس المال في القطاع الزراعي في الأردن للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)	50
٩.	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	51
١٠	مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة	53
١١	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	53
١٢	نتائج اختبار تجانس الأخطاء	54
١٣	أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي	55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر فائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي

إعداد الطالبة

روان عبد السلام كامل الناصر

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر فائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦. حيث استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (OLS) والمقاييس الإحصائية الوصفية لبيان أثر فائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي عند $\alpha \leq 5\%$ مما يدل ذلك على انه كل ما ارتفع فائض القطاع الزراعي فان هذه من شانه أن يقلل من معدل النمو الاقتصادي. ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد العاملين في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي عند $\alpha \leq 5\%$ مما يدل ذلك على انه كل ما ارتفع عدد العاملين في القطاع الزراعي فإن هذه من شانه أن يقلل من معدل النمو الاقتصادي. وأخيراً إلى عدم وجود دلالة إحصائية لرأس المال في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي عند $\alpha \leq 5\%$ مما يدل ذلك على انه كلما ارتفع رأس المال في القطاع الزراعي لن يؤثر على معدل النمو الاقتصادي. كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي مما يشجع على الاستثمار وجذب رؤوس الاموال التي من شأنها ان تساهم في زيادة انتاجية القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، فائض القطاع الزراعي، الناتج المحلي الزراعي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، العمالة الزراعية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of the surplus of the Agricultural sector on economic growth

Prepared by

Rawan Abdulsalam Kamil AL-Nasser

Supervised by

Prof. Dr. Ali Ibrahim Mohammad Al-Bataineh

ABSTRACT

The This study aimed to shed the lights on the impact of the agricultural sector surplus on the economic growth in Jordan for the period 1995-2016. The study followed the ordinary least squares and the statistical descriptive measures in order to know the effect of the agricultural sector on the economic growth in Jordan. The findings showed that there was a significant statistical effect for the agricultural sector on the economic growth at the significance interval $\alpha \leq 5\%$ which indicates that when the agricultural surplus increased, it will decrease the economic growth rate. And a significant statistical effect for the number of workers in the agricultural sector on the economic growth at the significance interval $\alpha \leq 5\%$ which indicates that if the number of workers in the agricultural

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

sector increased it will affect the economic growth adversely, finally it indicated that there was no significant statistical effect for the capital of the agricultural sector on the economic growth at $\alpha \leq 5\%$ which shows that if the capital of the agricultural sector increased it won't affect the economic growth. The study recommended the need for more support for the agricultural sector in a way that leads to the increase of investment and capital attraction in order to increase the productivity of the agricultural sector.

Keywords: Agricultural sector, The agricultural sector surplus, The agricultural domestic product, Economic growth, Gross domestic product, The agricultural labor

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من الاهداف الاساسية التي تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي نظراً لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في انتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته الا أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي منها القطاع الزراعي الذي يعتبر من اهم مصادر النمو كما يلعب دور اساسيا في نهوض الدولة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتزداد أهمية القطاع الزراعي من خلال مساهمته في الإنتاج والتشغيل وزيادة الإنتاج الإجمالي للدولة باعتباره مصدراً رئيساً في توفير الغذاء للسكان وإمداد القطاعات الاقتصادية بالمدخلات الإنتاجية اللازمة بالإضافة إلى استيعاب العمالة وزيادة الصادرات الزراعية وتنوعها حيث يشكل القطاع الزراعي ٣ % من الناتج المحلي الإجمالي الأردني. حيث انه أذا تحقق فائض في القطاع الزراعي والذي يخصص للتصدير للخارج فقد يساهم في دعم الاقتصاد من خلال توفيره للعملة الأجنبية التي يمكن الاستفادة منها في توفير مختلف أنواع السلع التي قد يحتاجها الاقتصاد الوطني كما سينعكس إيجابياً على الميزان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري وميزان المدفوعات وتسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر الفائض من القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي في الأردن.

١-٢ مشكلة الدارسة

يسعى الاردن للاهتمام بالقطاع الزراعي الذي هو جزء من الناتج المحلي الاجمالي وذلك لتحقيقه للنمو الاقتصادي المنشود وبالرغم من اهمية الصادرات الزراعية في تغطية الواردات الزراعية الا أن هناك تذبذب بمستوى الصادرات الزراعية وتكمن مشكلة الدراسة بالتذبذب بمستويات الانتاج الذي يعاني منه القطاع الزراعي.

١-٣ أسئلة الدراسة

١. هل يوجد تأثير لفائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦ ؟

٢. هل يوجد تأثير لعدد العاملين في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦؟

٣. هل يوجد تأثير لرأس المال في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦؟

١-٤ أهمية الدارسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية النمو الاقتصادي في الأردن لما له من دور في دعم الاقتصاد وعلاج المشاكل الاقتصادية الا ان القطاع الزراعي يؤثر بالنمو من خلال مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي ومساهمته في نمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات ولذلك تركز الدراسة في الوصول إلى نتائج لبيان أثر الفائض من القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي.

١-٥ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف ومن أهمها:

١. بيان مفهوم الفائض في القطاع الزراعي وأثره على النمو الاقتصادي.

٢. قياس أثر العمالة الزراعية على النمو الاقتصادي.

٣. قياس أثر رأس المال الزراعي على النمو الاقتصادي.

١-٦ فرضيات الدراسة

تختبر هذه الدراسة الفرضيات التالية

H01- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لفائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الاردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦

H02- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لعدد العاملين في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦

H03- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لرأس المال في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الاردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦

١-٧ منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS والمقاييس الإحصائية الوصفية حيث تم جمع البيانات اللازمة لهما لاختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٨ متغيرات الدراسة

المتغير المستقل

- فائض القطاع الزراعي
- عدد العاملين في القطاع الزراعي
- رأس المال في القطاع الزراعي

المتغير التابع

- النمو الاقتصادي

١-٩التعريفات الاجرائية

النمو الاقتصادي: هو كافة العمليات التي تتضمن تحقيق معدلات مرتفعة في قيمة الدخل للفرد وزيادة كمية السلع والخدمات في فترة زمنية معينة بما ينعكس ايجابيا على المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.

فائض القطاع الزراعي: هو أن تتجاوز قيمة الصادرات الزراعية في بلد ما قيمة وارادته الزراعية.

أجمالي قيمة الصادرات الزراعية - أجمالي قيمة الواردات الزراعية

رأس المال الزراعي: وهو الموارد المستخدمة في الإنتاج الزراعي سواء كانت موارد ثابتة كالأراضي والمنشآت والآلات والبيوت البلاستكية ,أو موارد تشغيلية مثل أجور العاملين والبذور والمبيدات والأسمدة وغيرها.

العمالة: ويقصد بها القوى العاملة التي تساهم في العملية الإنتاجية علما بأن درجة مهارة العاملين وإنتاجيتهم تختلف من عامل إلى أخر حيث يمكن تحسين إنتاجية العاملين من خلال الاستثمار في العمال لزيادة مهارتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ المبحث الأول: القطاع الزراعي

٢-١-١ تمهيد

يعتبر القطاع الزراعي على مر العصور من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساهم في توفير الغذاء للسكان كما أن للقطاع الزراعي دور هام في تشغيل العديد من الأيدي العاملة وبالتالي تحسين الوضع المعيشي لسكان الريف وزيادة رفاهيتهم وتكمن أهمية القطاع الزراعي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك والاستثمار والميزان التجاري ويساهم القطاع الزراعي بدور فاعل من خلال ما يوفره هذه القطاع الحيوي من منتجات غذائية ضرورية لتلبية حاجة الطلب المحلي من الغذاء إضافة إلى ذلك أن القطاع الزراعي في شتى الدول يلعب دورا رئيسا في تحقيق الأمن الغذائي مما يوفر القدرة على مواجهة الأزمات وبالتالي التفاوض مع الدول الأخرى. ويعول الأردن على الزراعة لكي تكون القاعدة الاقتصادية للتنمية الريفية المتكاملة من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتاحة وتوليد فرص العمل لسكان الريف وتوفير الموارد الأولية للتصنيع الزراعي وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى كما يعول على الزراعة في زيادة صادراته لتحسين درجة الاعتماد على الذات وخفض العجز في الميزان التجاري وفي تثبيت السكان في الريف والحد من هجرتهم والحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية وتحسين شروط البيئة وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة حيث أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنمية القطاع الزراعي تلعب دوراً بارزاً ومهماً في تحقيق النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى نمو باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم التعرف على القطاع الزراعي ومفهومه وأهميته والمدارس الاقتصادية التي تحدثت عنها كما سيتم التعرف على النمو الاقتصادي وأهميته واهم ما ورد عنه.

٢-١-٢ القطاع الزراعي

٢-١-٢-١ مفهوم القطاع الزراعي

يعرف الاقتصاد الزراعي بأنه احد العلوم الاجتماعية التطبيقية والذي يعنى بكيفية تسخير المعرفة الفنية واستغلال الموارد الإنتاجية النادرة لتوفير الغذاء والملبس وغير ذلك من الحاجات لإفراد المجتمع (الشرفات,٢٠١٢). ويعرفه العاني(٢٠٠٥) بأنه مجموعة من الأفكار والآراء والتطبيقات الزراعية تستهدف السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة في صناعة الزراعة المستهدفة تعظيم حجم الناتج ولتحقيق اكبر قدر من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية والزراعية وتأتي العلاقة مع علم الاقتصاد الزراعي كونه يقوم على تطبيق المعارف الاقتصادية في مجال الزراعة ويسعى لايجاد الحلول والمشاكل الزراعية عندما سادت المشكلات الاقتصادية الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مما دفع عددا نت الاقتصاديين الى البحث عن حلول لأزمات الاقتصاد الزراعي وبذلك يعتبر من العلوم الحديثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٢-٢ أهمية الزراعة

الزراعة من أهم الحرف التي وجدت منذ بداية الحضارة على وجه الأرض فقد ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه واحترفتها جميع الشعوب كمهنة أولى فهي كانت ومازالت من أهم الفعاليات الاقتصادية في العالم ومن أهم العوامل الأساسية اللازمة لضمان استمرار بقاء البشر وللزراعة أهمية عظيمة حيث أنها المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء (العارف،٢٠١٠). كما أن للقطاع الزراعي أهمية عظيمة لدى الحضارات القديمة حيث اعتبرها الطبيعيون بأنها مصدر للثروة وغيرها من الأنشطة عقيمة لا أهمية تذكر لها ومع تطور الزراعة وتطور أساليبها تغيرت أهدافها حيث يمكن تلخيص أهمها في ما يلي (الخوري، ١٩٩٥):

١. الزراعة هي مصدر الغذاء والإنتاج وتامين حاجات السكان الأساسية والمتزايدة بما يضمن لها الاستمرار بالنشاط الإنتاجي ويبعدهم عن الاعتماد على الخارج.
٢. تطور قطاع الزراعة سيزيد من طلب العاملين فيها على المنتجات الصناعية وستزيد مدخراتهم وبالتالي تزيد من الاستثمارات.
٣. بما أن القطاع الزراعي القطاع الرئيسي لمعظم الدول النامية والمهنة الأساسية التي يعتمد عليها اغلب سكانها فان تطورها سيزيد من فرص العمل وسيعمل على رفع المستوى المعيشي للإفراد ويخفض من هجرة المجتمع الريفي للمدن.
٤. ارتفاع فوائض الإنتاج الزراعي سيؤدي لتلبية احتياجات الصناعة التحويلية كما سيوجه جزء منها للتصدير للخارج لتحصيل العملة الصعبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٢-٣ العوامل المؤثرة بالقطاع الزراعي

هناك مجموعة من العوامل تجعل الزراعة قادرة على تلبية احتياجات السكان من عدمها ولهذه العوامل تأثير كبير على القطاع الزراعي وهذه العوامل (العارف،٢٠١٠):

١. الموارد المائية
٢. التربة
٣. المدخلات الزراعية
٤. الهجرة الزراعية
٥. الإنتاجية الزراعية
٦. الأجور الزراعية

٢-١-٢-٤ التنمية الزراعية

تعتبر التنمية الزراعية العجلة التي تحرك القطاع الزراعي وحجر الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتعرف التنمية بالتغيير الإرادي المخطط والمقصود والذي يتم التوصل إليه بواسطة إجراءات وتدابير معينة يعبر عنها ببرامج وخطط وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو الاقتصادي فالتنمية الزراعية تنصرف إلى كافة الإجراءات التي من شانها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية ويمكن التميز بين نوعين من وسائل التنمية الأول إعادة تنظيم العلاقات الزراعية والثاني زيادة الموارد الزراعية المستخدمة في الريف (الداهري، ١٩٨٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنمية الزراعية تعني التنمية الريفية بالمفهوم الشمولي أي تطوير وتحديث جميع مناحي الحياة لسكان الريف فهي لا تقتصر على تحديث وتطوير قطاع الزراعة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي ثم الدخول الزراعية بل يتعداها لإحداث نقلة نوعية في الحياة الريفية في مجالات العمالة والتعليم والصحة والفكر والثقافة على أن تأخذ مبدأ الشمولية لتطال تنمية جميع مناحي الحياة الاقتصادية والتكامل بين تنمية القطاع الزراعي وتنمية بقية القطاعات الاقتصادية (Arnon,1981)

٢-١-٢-٥ السياسات الزراعية

السياسة الزراعية كأي سياسة اقتصادية لها أهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال اتخاذها لمجموعة من الإجراءات والأساليب المعينة حيث أن هدف السياسة الزراعية منذ القدم كان يرتكز على توظيف اكبر عدد من المواطنين في الزراعة والوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي في المنتجات كما أن هناك هدف أخر وهو في محط اهتمام الدول النامية وهو الوصول إلى مستوى دخل جيد للمزارعين بالإضافة إلى تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي (Hallet,1981).

وهناك من يعرفها على أنها مجموعة من الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن من خلالها توفير اكبر قسط من الرفاهية للعاملين في الزراعة عن طريق تحسين نوعية إنتاجهم وضمان استمراره (رحمة، ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٢-٦ الزراعة في الفكر الاقتصادي

١. الزراعة في فكر التجاريين

تأثر الفكر التجاري بمعتقداتهم الخاص بتحقيق القوة الاقتصادية وذلك خدمة لأغراضهم السياسة حيث يرون بان القوة الاقتصادية تتحقق من خلال نجاح الدولة في زيادة ثروتها من المعادن الثمينة وذلك باعتبار أن الثروة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق قوة الأمة ولذلك أكدوا على أن التجارة الخارجية هي أفضل وسيلة لزيادة الثروة وجذب اكبر كمية من المعادن الثمينة فأولها اهتماما خاصا وأكدوا على انه يجب على الدولة أن تصدر سلعاً أكثر مما تستورد لتحقيق فائض في ميزانها التجاري واعتبر التجاريون أن غنى أو فقر الدولة يتوقف على ما تملكه من معادن ثمينة وتأتي الصناعة في المرتبة الثانية من خلال دورها في زيادة حجم التجارة وإما القطاع الزراعي فقد أهمل نتيجة تعرضه للعديد من الظروف من عوامل الطقس والمناخ والمساحات المخصصة لزراعة المحاصيل وصعوبة تخزين المنتجات الزراعية لفترات طويلة لتعرضها للتلف ولهذه نادى التجاريون بالاهتمام بالقطاع الصناعي لتحقيق أهداف القوة الاقتصادية واقتصر دور القطاع الزراعي في إمداد القطاع الصناعي بالخدمات والغذاء وقد أعطى التجاريون للدولة دور كبير في الحياة الاقتصادية فدورها تشجيع التجارة الخارجية من خلال فرض الضرائب الجمركية على الواردات وتشجيع الصناعة بتخفيض الرسوم على الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري (الحبيب، ١٩٨٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الزراعة في فكر الطبيعيين

اعتبر مؤرخي الفكر الاقتصادي بان العصر الطبيعي هو بداية نشأة علم الاقتصاد الوضعي حيث ركزت المدرسة الطبيعية على استخدام التحليل العلمي المتعمق للظواهر الاقتصادية واستخراج وتطوير القوانين الاقتصادية التي تشكل مع بعضها مجموعة متكاملة مترابطة من الأفكار الاقتصادية من خلال البحث المنظم للظواهر الاقتصادية وفي ما يلي أهم ما ورد في مدرسة الطبيعيين من أفكار اقتصادية:(ابو حلوب,٢٠١٦)

اعتبار الأرض مصدرا للثروة: يرى الطبيعيون أن الطبيعة ممثلة في الأرض هي المصدر الوحيد لثروة الدولة خلافاً لرأي التجاريين الذين يعتبرون أن ثروة الدولة التي تحقق لها القوة الاقتصادية تتمثل في ما تملكه من معادن ثمينة من ذهب وفضة وغيرها ويترتب على اعتقاد الطبيعيين بان طالما أن مصدر الثروة هو الطبيعية فان النشاط الاقتصادي ينتج فقط من الموارد الطبيعية وباقي الأنشطة الأخرى مثل الصناعة والمنتجات أنشطة غير منتجة.

نظرية المنتج الصافي (الثروة والإنتاج): بناء على الفكرة الأساسية فان سيادة الطبيعة واعتبار الأرض العنصر الوحيد للإنتاج واعتبار الزراعة النشاط الوحيد الذي إنتاجا صافيا بمعنى أن الذي ينتج من الزراعة يزيد من الثروة التي تستهلك في عملية الإنتاج الزراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. الريع في الفكر الكلاسيكي

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بالكشف عن القوانين التي تحكم الناتج الكلي من عناصر الإنتاج المختلفة وخاصة ديفيد ريكاردو الذي اعتبر أن البحث في التوزيع هو جوهر علم الاقتصاد أما عن الريع وهو الذي يحصل عليه ملاك الأراضي مقابل سماحهم للغير باستخدامها ولقد وضع ريكاردو نظريته المعروفة في تحديد الريع الذي يحدد أن الإنسان في بداية التطور يتاح له مساحات كبيرة من الأرض بحيث تزيد عن حاجته ومن ثم يبدأ بزراعة الأرض الخصبة وفي هذه المرحلة لا يكون هناك ريع للأرض لأنها وفيرة وما يزال هناك أجزاء كثيرة غير مستغلة ونظر لتزايد السكان المستمر سيتحول الإفراد لزراعة ارض جديدة تكون اقل خصوبة من الأرض الأولى وكما يتم تحديد أسعار المواد الغذائية على أساس أعلى النفقات المدفوعة للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب وان ثمن المواد الغذائية في المرحلة الثانية سيتحدد على أساس النفقة التي دفعت في الأراضي الأقل خصوبة والمستفيد من ذلك ملاك الأراضي الخصبة الأولى لان الثمن سيكون مرتفعا عن نفقة الإنتاج بالنسبة لأرضهم وسيحصلون على ذلك وهو الريع. ولذلك وبناء على النظرية المذكورة فالريع هو الفرق بين إثمان المنتجات التي تتحدد على أساس إنفاقها في الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة وعلى ذلك فان الريع يتم تحديده بعاملين: تكاثر السكان واللجوء إلى ارض اقل خصوبة (العاني، ٢٠٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢ المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

٢-٢-١ تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً وهاجساً تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي نظراً لكونه مقياساً يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة والذي يعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وقابلة للاستمرار تمثل هدفا أساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص الدول النامية.

٢-٢-٢ مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها ولذلك يعرف بأنه قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد وهذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيدلوجية والموسمية التي يتطلبها النمو (Todaro,1989) ويعرفه فيليب بيرو بأنه الزيادة المسجلة في دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة معينة من الزمن وفي الغالب تكون فترات زمنية متتابعة للناتج الصافي الحقيقي لمتغير اقتصادي متوسع (مصطفى واحمد,١٩٩٩) ما يعرف بأنه الزيادة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذه الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي (Shapiro,1995) ويقصد به أيضاً حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي(عجمية وناصف،٢٠٠٢) وبناء على هذه التعريف يمكن استنتاج ما يلي :

١. الزيادة في الناتج المحي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد أي أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يفوت معدل النمو السكاني ومنه فان معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني.

٢. يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقة وليست نقدية فقط بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار(التضخم) وعلى ذلك فان معدل النمو الاقتصادي =معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم.

٣. أن تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو متوسط نصيب الفرد مستمرة وللأجيال الطويلة وليست عابرة.

٢-٢-٣ عناصر النمو الاقتصادي

يمكن تحديد ثلاثة عناصر رئيسة للنمو الاقتصادي هي :

١. **العمل:** يتمثل في القدرات الفيزيائية والذهنية التي يبذلها البشر من اجل انتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجاته ويؤثر عنصر العمل في العملية الانتاجية بطرفين الاول أثر النمو السكاني الذي يرفع حجم العمالة وبالتالي يزيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مورد من الموارد الاقتصادية والطرف الثاني يتمثل في زيادة عدد ساعات العمل فأذا كانت ساعات العمل اليومية اكثر من حجم القوة العاملة يزداد وأذا قل يقل ولذلك يجب التركيز على نوعية العمل حيث يعتبر عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة قدرته الانتاجية (عجمية والليثي,٢٠٠٣) .

٢. **رأس المال:** يعتبر عنصر رأس المال عنصر تراكمي يتألف من الالات والمباني والأراضي والاصول المادية وغيرها التي تدخل في العملية الانتاجية ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يذهب الى الاستثمار وأن زيادة الادخار تؤدي الى زيادة الاستثمار الذي بدوره يزيد من القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد (خلف,٢٠٠٦) .

٣. **التطور التكنولوجي:** عبارة عن التقنيات الحديثة والنظم المتطورة التي تستخدم في العملية الانتاجية والتي تهدف الى انتاج كمية اكبر بوقت اقل وجودة اكثر من خلال نفس الكمية من المدخلات او أقل اي الاستغلال الامثل لكل عنصر من عناصر الانتاج ويتولد التطور التكنولوجي والتقني من خلال الاكتشافات العملية الجديدة والاختراعات الحديثة والابتكارات والبحث العلمي (عطية,٢٠٠٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٤ أنواع النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي ثلاثة أنواع هي (Todaro,1989):

١. **النمو التلقائي:** وهو النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية وبالاعتماد على قوى السوق الذاتية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ودون التدخل الحكومي المباشر حيث تقوم قوى الطلب والعرض بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغيرات تساعد على نموه وتنميته وتميزت الدول المتقدمة بهذه النوع من النمو منذ الثورة الصناعية.

٢. **النمو العابر:** وهو النمو الذي لا يمتلك الثبات والاستمرارية وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو الذي أحدثته وتميزت الدول النامية بهذه النوع من النمو.

٣. **النمو المخطط:** وهو النمو الذي يكون نتيجة تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع.

٢-٢-٥ فوائد النمو الاقتصادي

من أهم الفوائد التي تتحق عن النمو الاقتصادي (خشيب,٢٠١٤)

١. زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

٢. زيادة رفاهية عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.

٣. زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الامن والصحة والتعليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. تحسين مستوى الخدمات العامة كما ونوعا.

٢-٢-٦ نظريات النمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة بقدم الاقتصاد ذاته وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي وجاءت هذه النظريات نتيجة للتطور الذي يشهده النمو الاقتصادي مع مرور الزمن حيث تهتم نظريات بالطريقة التي تصف بها كيفية رفع معدل نمو الدخل القومي في المدى الطويل وسنتناول النظريات التي فسرت مفهوم النمو الاقتصادي ابتداء من الكلاسيكيين وصولاً للكنزين.

النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيكيين أراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس حيث ارتكزوا في تحليلهم للنمو الاقتصادي ان التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وانه كل ما ارتفع معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار وان الأرباح تميل للتراجع بسب تزايد حدة المنافسة كما اعتقد الكلاسيكيين بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ذلك ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف وكخلاصة فان النتيجة النهائية هي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الركود وهذه الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي أو يستقر عدد السكان وتسود حالة السكون (جورج نايهانز،١٩٩٥).

أ) **النمو الاقتصادي عند آدم سميث:** يأتي آدم سميث في طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم ١٧٧٦ معنيا بالنمو الاقتصادي وقد ركز على العناصر التالية:

١. **القانون الطبيعي:** وحسب ادم سميث يمكن تطبيق القانون الطبيعي في الجوانب الاقتصادية وبالتالي يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه وانه هو أفضل من يرعى مصالحه وان هناك يد تقود كل فرد وتوجه إلية السوق وان كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان ادم سميث ضد تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية.

٢. **تقسيم العمل:** وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي والتي تؤدي إلى تعظيم نتائج قوى العمل المنتجة.

٣. **تراكم رأس المال:** يجب أن يسبق تقسيم العمل ويعد شرطا ضروريا ومحرك رئيسي للنمو الاقتصادي ولكن المشكلة هي قدرة الإفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

٤. **دوافع الرأسماليين على الاستثمار:** وفقاً لأفكار سميث فان تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح واعتماد التوقعات المستقبلية للأرباح على مناخ الاستثمار إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. **عملية النمو:** يفترض سميث أن الاقتصاد ينمو كشجرة فعملية النمو تتقدم بشكل ثابت ومستمر بالرغم من أن كل مجموعة من الإفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا شجرة ككل (مالكوم جبلز وآخرون،١٩٩٥) .

ب) النمو الاقتصادي عند ديفيد ريكاردو

تعتبر نظرية ريكاردو متشائمة في التحليل فقد انتقل من فكرة تزايد الغلة إلى فكرة تناقص الغلة حيث يرى ريكاردو أن عملية النمو تنتهي بوضع اقتصادي لا حركة فيه ولا زيادة في الاستثمار أو الأرباح أو السكان حيث اعتبر ريكاردو أن القطاع الزراعي الأكثر أهمية في الاقتصاد الوطني ولكنه تشاءم في تحليله من إمكانية توفير الغذاء الكافي للسكان الذي يتزايد عددهم بمعدلات مرتفعة وهو في ذلك لم يتصور أفاق التقدم التقني والفني مما أسهم ذلك في التأثير على رفع إنتاجية العمل ووحدة المساحة في القطاع الزراعي.

وقسم ريكاردو المجتمع من خلال تحليله إلى ثلاث فئات رئيسة وهي: طبقة الرأسماليين وطبقة العمال وطبقة ملاك الأراضي الزراعية ويرى بان الرأسماليين يلعبون دورا رئيسا في النشاط الاقتصادي بحكم تأسيسهم للمنشآت الإنتاجية والصناعية وتزويدها بمعدات ولوازم العمل الإنتاجي وتشغيل العمال وإعادة استثمار الأرباح المحققة لزيادة الإنتاج والاستخدام إما العمال فيرى ريكاردو بأنهم لا يملكون المستلزمات الإنتاجية ويعتمدون على الرأسماليين في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصول عليها وعلى الأجور التي يعيشون بها Schumpeter & (Backhaus,2003).

ج) النمو الاقتصادي عند روبرت مالتوس

لقد عرف مالتوس بآرائه المشهورة في النمو السكاني إذا ابرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين انه يجل أن يزيد نمو الناتج على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصاد الوطني. ويكمن اهتمام مالتوس بالنمو في تفسيره لمسألتي النمو السكاني والنمو الإنتاجي استناداً إلى مفهوم العوائد المتناقصة مبينا أن النمو السكاني يكون وفق معدلات هندسية متزايدة بينما معدلات النمو الإنتاجي تكون بمعدلات حسابية ثابتة وبالتالي فان نصيب الفرد من الدخل سيتجه للانخفاض حتى يصل إلى مستوى الكفاف مما يدل على أن زيادة النمو السكاني تعيق عملية تراكم رأس المال وبالتالي عملية النمو الإنتاجي (تودارو،٢٠٠٦).

ومن أهم الأفكار التي تم توصل إليها مالتوس فكرة الثنائية الاقتصادية أذا اعتقد أن الاقتصاد يتكون من قطاعين أساسين أحدهما صناعي والأخر زراعي واعتبر أن التقدم التقني ينحصر فقط في القطاع الصناعي حيث يتمتع هذه القطاع بتزايد الغلة إما القطاع الزراعي فيتميز بتناقص الغلة (مالكوم جبلز وآخرون،١٩٩٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د) النمو الاقتصادي عند جوزيف شومبيتر

تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبتير هذه الحالة بالتدفق النقدي ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات والتي من وجهة نظره تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمات جديدة لأي صناعة إما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية ولكنه قادر على تقديم شيء جديد فهو لا يوفر وحدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها إما الأرباح فانه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح (تودارو، ٢٠٠٦).

هـ) النمو الاقتصادي في النظرية الكنزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مارياناد كينز (١٩٤٦-١٨٨٣) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للازمة الاقتصادية للفترة من عام (١٩٢٩-١٩٣٢) وبموجب هذه النظرية فان قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو وهي : معدل النمو الفعلي ويمثل نسبة التغير في الدخل القومي ومعدل النمو المرغوب ويمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها ,معدل النمو الطبيعي وهو أقصى معدل للنمو يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يتحقق عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة عند مستوى الاستخدام الكامل. ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم (Bosserelle, 1994).

٢-٣ المبحث الثالث: الدراسات السابقة

٢-٣-١ الدراسات العربية

دراسة مبارك (٢٠١٨) "دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان من ٢٠٠٧-٢٠١٦"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي وتمثلت مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال التالي إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الزراعي في تخفيض العجز في الميزان التجاري ومن أهم النتائج التي تم التوصل أليها هي أن الصادرات الزراعية أثرت في سد العجز بالإيجاب ولكن بدرجة قليلة الانخفاض في قيمة الصادرات ككل اكبر من الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية مما قلل من مساهمتها في سد العجز وتصدير الصادرات الزراعية في صورتها الأولية أدى إلى انخفاض قيمتها وتنافسيتها ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة هي أن تبحث الدولة عن علاقات تجارية مع دول تمثل جانب طلب لهذه الصادرات الزراعية والعمل على زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي بواسطة الحكومة أو عن طريق تحفيز القطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاص أو الاستثمارات، والعمل بواسطة الحكومة أو القطاع الخاص على إنشاء مصانع تستخدم هذه المنتجات الزراعية (دعم الصناعات التحويلية) وذلك لربط القطاعات "الزراعي والصناعي"، ولزيادة قيمة هذه الصادرات. ولتجنب الخسائر في حالة المنتجات سريعة التلف.

دراسة الطلاع (٢٠١٧) " أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني: دراسة قياسية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٤)"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي حيث تعتبر الصادرات احد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي التي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والتي تساهم بدورها على زيادة الاستثمار وتوفير العملة الصعبة وتوفير الموارد الضرورية والتي تمكن الدول من زيادة تنافسية الاقتصاد وتؤدي دوراً حيوياً في زيادة النمو الاقتصادي واثبت الدراسة أن هناك علاقة سببية في المدى القصير والمدى الطويل بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ذات قوى عند اقل ٠,٠٠٥ وهي علاقة طردية حيث أن زيادة الصادرات بـ ١% وتساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ٠,١٣% والصادرات تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة محمود والمنصور (٢٠١٦) "اثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة ١٩٩٥-٢٠١٤ واستعراض واقع الصادرات السودانية عامة وصادرات القطاع الزراعي خاصة ومدى إسهامها في الناتج المحلي واستخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي معتمدة المصادر الثانوية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن صادرات القطاع الزراعي بشقيه مؤثرة على الناتج المحلي بصورة جيدة وان لم يتم استغلال موارد صادرات البترول في تحسين أو النهوض بالصادرات الزراعية من خلال دعم البنى التحتية لها وتطوير وسائل الإنتاج ومن أهم التوصيات لتي خرجت بها الدراسة هي تركيز الاهتمام بتأهيل المشاريع الزراعية الكبرى المخصصة للصادر الزراعي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي يزخر بها السودان من خلال مضاعفة الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية بالتحول إلى سياسة إضافة القيمة للصادرات بدلا من تصديرها مواد خام لتحقيق مردود اقتصادي عالي كما أوصت الدراسة بأهمية إكمال البنى التحتية للصادر الزراعي من نقل وتسويق وتخزين.

دراسة أبو حلوب (٢٠١٦) "محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين دراسة قياسية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات نمو القطاع الزراعي الفلسطيني متمثلة بإجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة الفلسطيني، ومعدل نمو القيمة المضافة، وإجمالي الصادرات الفلسطينية ونسبة العمالة الزراعية من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي العمالة الكلية، وكما هدفت أيضاً لتحليل أهم المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي وتقيم أثر العوامل المحددة للنمو فيه وللوصول إلى هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن القطاع الزراعي يعاني من العديد من المعوقات والتحديات بسبب نقص الموارد الطبيعية والسياسات الإسرائيلية، كما أن هناك تراجع ملحوظ في مساهمة الزراعة في نمو الاقتصاد كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إحصائية بين النمو في الإنتاج للقطاع الزراعي مع كل من الصادرات الإجمالية والقيمة المضافة في القطاع الزراعي وإجمالي التمويل العام والخاص للقطاع الزراعي. وأوصت الدراسة بأنه يجب على السلطات الفلسطينية أعادة النظر في سياساتها الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي، والعمل على زيادة التمويل العام والخاص المقدم للقطاع الزراعي وتوفير الأساليب لزيادة القيمة المضافة وتشجيع التصدير الزراعي للخارج.

دراسة نعيم والحوري (٢٠١٥) "اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) "

هدفت هذه الدراسة في البحث في أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات ومستوردات القطاع الزراعي في سورية وميزانه التجاري حيث اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على إتباع المنهج الوصفي والتحليل الاقتصادي في تقديم وصف وتحليل لواقع القطاع الزراعي في سورية ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن عملية تحرير التجارة في سورية وفتح الأسواق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسلمت في حد كبير في زيادة حجم التجارة الخارجية للقطاع الزراعي نتيجة زيادة حجم المستوردات الزراعية بشكل فاق حجم الصادرات الزراعية مما أدى إلى قلب فائض القطاع الزراعي إلى عجز لنهاية الفترة المدروسة ومن أهم التوصيات التي تم التوصل إليها هي أعادة النظر بكافة السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي بما يقود إلى زيادة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بالشكل الذي يسهم في زيادة الصادرات الزراعية وتعديل العجز في الميزان التجاري وتقليل الاعتماد على الاستيراد في أطار النشاط الزراعي والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية المحلية والحد من المستوردات الزراعية الكمالية والتركيز على الزراعات ذات المجالات التصديرية الواسعة وذات الميزة النسبية والتنافسية إضافة إلى إدخال زراعات ذات عوائد اقتصادية تحقق فائض في الإنتاج بالنوعية الجيدة.

دراسة الرسول وآخرون (٢٠١٥) "دور الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي الزراعي في مصر دراسة قياسية"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من فرضية الصادرات تقود النمو في القطاع الزراعي المصري، أي التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي في مصر ولقد تم تطبيق تحليل التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن على البيانات السنوية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٣م لدراسة العلاقة بين الصادرات الزراعية والنمو الزراعي المصري ولقد وجد دليل على التكامل المشترك بين النمو الزراعي والصادرات الزراعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج الزراعي إلى الصادرات الزراعية ,كما وجد أيضا دليل على التكامل المشترك بين النمو الزراعي ومعدل التبادل التجاري الزراعي وان هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج الزراعي إلى معدل التبادل التجاري الزراعي.

دراسة العلاونة والحموري (٢٠١٢) "أثر القطاع الزراعي على بعض متغيرات الاقتصاد الأردني "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر القطاع الزراعي على التنمية الاقتصادية، وكما تهدف أيضا إلى تقدير أثر المتغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي والطلب على القوى العاملة في الاقتصاد الأردني. ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المعادلات الآنية (Simultaneous Equation) وبيانات السلاسل الزمنية السنوية الذي تم تحليله لقياس تأثير نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة) ونسبة مساهمة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية على معدل دخل الفرد، واثر التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى نسبة مساهمته في حجم العمالة الكلية. وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل دخل الفرد يؤثر تأثيراً سلبياً على مساهمة القطاع الزراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة حسين (٢٠٠٩) "تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٤)"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث بتأثير السياسات الخارجية على الصادرات والمستوردات العراقية من السلع الزراعية والغذائية وتركزت مشكلة الدراسة في اعتماد العراق على الصادرات النفطية في تمويل مستورداته الاستهلاكية إذا اتسمت صادرات العراق من المواد الغذائية خلال فترة الدراسة بالتذبذب وتفاوت في النسب من إجمالي الصادرات الوطنية إلا أنها تزايدت بعد رفع الحصار المفروض على صادرات الدولة وجاءت قيم الميزان التجاري للسلع الغذائية والزراعية سلبية لجميع سنوات الدراسة وقد أظهرت الدراسة دورا كبيرا للقطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية لذلك أوصى الباحث بضرورة التركيز على القطاع الخاص وتشجيعه على استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية بهدف نمو صادرات العراق من المنتجات الزراعية وزيادة إنتاجه وتحقيق فائض لعملية التصدير.

دراسة مقبل (٢٠٠٣) "القطاع الزراعي الأردني: المحددات ومصادر النمو"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف لتقيم أثر العوامل المحددة للنمو الاقتصادي للقطاع الزراعي وتقدير الإنتاجية المتوسطة لعدد من عوامل الإنتاج فيه، وتحديد العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات الزراعية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع رأس المال المستثمر في القطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعي من إجمالي رأس المال المستثمر في الاقتصاد تناقص قيمة الإنتاج الزراعي إلى جانب بطء التغير التكنولوجي وكما توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها تبني التقنية الزراعية الحديثة ,وتأهيل المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي بالإضافة إلى دعم البحث العلمي وزيادة الإنفاق عليه.

٢-٣-٢ الدراسات الأجنبية

Abugamea (2018) "The Contribution of the Agricultural and industrial sector to economic growth and Development in the Palestinian :1968-2012

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة كل من قطاعي الزراعة والصناعة على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٢- ١٩٦٩ وتستخدم الدراسة نموذجا بين النمو الاقتصادي ونموذجا أخر للتنمية الاقتصادية وتستخدم الدراسة طريقة المربعات الصغرى على الفرق الأول للمتغيرات وذلك بعد أن تبين عدم استقرار المتغيرات ذات العلاقة باستخدام فخص ديكي فولار الموسع (Adf) وأظهرت النتائج العلمية للتحليل القياسي مساهمة القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي مع ن كليهما يؤثران إيجابيا وعلى نحو معنوي من الناحية الإحصائية على النمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي وتظهر النتائج أن القطاع الزراعي فقط من يؤثر معنويا على التنمية الاقتصادية في حين تبين أن كل من الزراعة والصناعة هي محددات رئيسة لكل من النمو والتنمية وفي ضوء ذلك توصي الدراسة بعدد من السياسات تدفع نحو تنمية فاعلة ومتوازنة.

Dilshad and Jamil (2017) "An empirical analysis of Agriculture export on economic growth: A case study Pakistan"

هدفت هذه الدراسة في التركيز على تحليل تأثير الصادرات الزراعية وغير الزراعية على النمو الاقتصادي في باكستان للحصول على بيانات السلاسل الزمنية للسنوات١٩٧٢-٢٠١٤ وقد استخدمت الدراسة تكامل برهانسن ونموذج تصحيح الخطأ والنهج الاقتصادي القياسي لغرانجر السببية للتحليل التجريبي للدراسة ومن المتغيرات البارزة في الدراسة الناتج المحلي الإجمالي، القوى العاملة، تكوين رأس المال، الصادرات الزراعية، سعر الصرف، ووفقاً للتقديرات يوجد هناك توازن طويل الأمد بين الصادرات الزراعية والصادرات غير الزراعية بحيث بررت تقديرات نموذج تصحيح الخطأ بوجود توازن قصير المدى بين متغيرات الدراسة وأكدت الدراسة بأن يكون للزراعة أهمية كبيرة وذلك من خلال تدابير وسياسات ذات أولوية لزيادة الإنتاجية وتوفير الكميات المناسبة من المدخلات وتقليل النقص في الأسواق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب أن تكون الإنتاجية المحققة في الزراعة ذات هدف مرغوب لتصدير سلع ذات قيمة مضافة بدلا من المواد الخام لزيادة اكتساب العملة الأجنبية للبلاد.

Bakari and Mabrouki (2017) "The Effect of Agricultural export on economic growth in south –Eastern Europe"

هدفت هذه الدراسة في التحقق في تأثير الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أوروبا حيث لم يتم التعامل معها من قبل ولمحاولة تحقيق هذه الهدف تم جمع البيانات من البنك الدولي للفترة ـ٢٠١٦ ٢٠٠٦ وتم اختبارها باستخدام تحليل الارتباط ونموذج الجاذبية وتظهر النتائج ان الصادرات الزراعية لها علاقة قوية وإيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي ولها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وتظهر هذه النتائج أن الصادرات الزراعية هي مصدر للنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أوروبا ولهذه السبب من المهم تحسين الاستثمار في القطاع الزراعي وخلق سياسات انفتاح للتجارة الزراعية تكون أكثر فعالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Stefan (2015) " The place of A agricultural in economic growth"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والزراعة، وفي هذه السياق تقدم Gavril Stefan بورقة تحليل الاقتصاد القياسي من مستوى الاقتصاد الكلي من اجل قياس مساهمة الزراعة في معادلة النمو الاقتصادي، وتقييم العلاقة النسبية مع القطاع الصناعي حيث قام التحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) في مرحلتين. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الزراعة تحتل المرتبة الثانية في النمو الاقتصادي. وان القطاع الصناعي له فوائد وتأثير اكبر بعلاقته بالنمو الاقتصادي عن القطاع الزراعي، وبالتالي فان تطوير القطاع الزراعي يستحق الأولوية في النمو الاقتصادي، لأنه يساعد على تطوير القطاع الصناعي ,وازدهاره وبالتالي لابد من تشجيع التنمية الصناعية من خلال النهوض بالقطاع الزراعي. وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها انه لابد من التوازن الأمثل بين الصناعة والزراعة من خلال النهوض بالقطاع الزراعي ليكمل القطاع الصناعي.

Shihab et al. (2014) "The Causal relationship between exports and economic growth"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الأردن وهدفت إلى تحقيق هذه العلاقة عن طريق استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية جرينجر لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٠-٢٠١٢ وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى الصادرات وبالعكس معتمدة على نتائج اختبار السببية كما أوصت الدراسة بأهمية التنويع في الصادرات وملاحظة التغيرات التي تحصل على النمو الاقتصادي والصادرات لان كلا منها يساعد على تفسير المتغيرات الحاصلة في المتغير الأخر.

Yusuf (2014) "Role of Agricultural in economic growth and development"

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف دور الزراعة في النمو والتنمية في نيجيريا خلال الفترة واستخدمت الدراسة الأسلوب الكمي في دراسة عدد من المتغيرات مع استخدام نموذج سولو للنمو الذي يشمل رأس المال، رأس المال الإجمالي، الإنتاج الزراعي، النمو الاقتصادي والتنمية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وتوصلت الدراسة إلى أن الزراعة تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى انه تم إهمال هذه القطاع إلى الحد الذي تضاءلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تم تحديد المعوقات والتحديات التي تقف إمام القطاع الزراعي وتم تقديم التوصيات الأساسية اللازمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Sahoo and Sethi (2012) "Investigation The Impact of Agricultural and industrial on economic growth in India"

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر كل من الزراعة والصناعة على النمو الاقتصادي في الهند واستخدمت الدراسة منهجا قياسا في التحليل باستخدام طريقة الانحدار (OLS) في تحليل العلاقة بين النشاط الاقتصادي من جهة وإنتاج كل من قطاعي الزراعة والصناعة من جهة أخرى بالإضافة لعدد من المتغيرات الكلية كما قامت الدراسة بفحص العلاقة بين معدل الدخل الفردي للناتج القومي الإجمالي ونفس المتغيرات المستخدمة في معادلة النشاط الاقتصادي في الوقت الذي تعتبر فيه الزراعة فقط عاملا فاعلا في التنمية في حالة الهند كما وجدت الدراسة أن أثر الصناعة على النمو الاقتصادي كان أكثر منه في حالة أثر القطاع الزراعي على النمو خلال فترة الدراسة وقد أوصت الدراسة بتنمية ترتكز على تنمية كل من القطاعين في نفس الوقت.

Mehdi and Reza (2011) "Determinates of Agricultural sector in Developing countries"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الرئيسة لنمو القطاع الزراعي في إيران. حيث استخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية لسلاسل زمنية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٧ حيث تم اختبار السلاسل الزمنية ومعالجتها من خلال استخدام الانحدار المتعدد واستخدام اختبارات متعددة لاكتشاف المشكلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعالجتها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القطاع الزراعي الإيراني اخذ بالانخفاض بشكل كبير على مر السنين المدرجة في الدراسة بالإضافة إلى ضعف أداء القطاع الزراعي في مواجهة التوسع الهائل والعمل في هذه القطاع ونموه ككل، ومعرفة ما هي طبيعية العمالة الزراعية وعلاقتها بالقطاع الزراعي واتجاه العمال للقطاع الصناعي تدريجيا. وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها التخفيف من وطأة الفقر والهجرة بين الشباب في المناطق الريفية من خلال أيجاد الحكومة الإيرانية منافذ للعمل في القطاع الزراعي وتطويره بالأساليب التكنولوجية واستخدام المعلومات والنشر الفعال والكفء للبيانات الزراعية حتى تصبح على نحو متزايد على أساس الإبداع والإنتاجية والربحية وبالتالي الوصول إلى أفضل نتائج لعوامل الإنتاج.

Chebbi and Lachaal (2007) "Agricultural sector and economic growth in Tunisia"

هدفت هذه الدراسة في البحث في دور قطاع الزراعة وأثره على النمو الاقتصادي وتفاعله مع القطاعات الأخرى في تونس خلال الفترة ١٩٦١-٢٠٠٥ باستخدام تقنيات التكامل المشترك للسلة الزمنية وتبين من نتائج الدراسة أن كل القطاعات تتجه إلى التحرك معاً في تكامل مشترك في المدى الطويل أما في المدى القصير فقد تبين محدودية دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في تونس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
القطاع الزراعي في الأردن

٣-١ مقدمة

يتصف القطاع الزراعي الأردني بتنوع أساليب إنتاجه وتقنياته ويلعب دوراً في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز فرص رفع مستوى الأمن الغذائي في المملكة من خلال مساهمته المباشرة (الإنتاج الزراعي) وغير المباشرة من خلال روابطه الأمامية والخلفية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية في زيادة الإنتاج والتشغيل وتعزيز مستويات الاكتفاء الذاتي من جهة ومن خلال زيادة الاستثمار ودعم الصادرات وتقليل المستوردات من جهة أخرى كما أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي ومؤشرات أدائه تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية الدولية.

ويعول الأردن كدولة نامية على الزراعة لكي تكون القاعدة الاقتصادية للتنمية الريفية المتكاملة من خلال استثمار أفضل للموارد الطبيعية المتاحة وتوليد فرص العمل لسكان الريف والبادية وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى كما يعول على الزراعة في زيادة صادراته لتحسين درجة الاعتماد على الذات وخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي وفي تثبيت السكان في الريف والبادية والحد من هجرتهم إلى المدن والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي ودوره في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية وارتباطه الوثيق بالقطاعات الأخرى وبالجهود الوطنية للحفاظ على البيئة واستمراريتها ألا انه يواجه عدة تحديات من أهمها تذبذب الإمطار وتوالي سنوات الجفاف أحيانا وقلة الأراضي الزراعية، ندرة الموارد المائية وبالرغم من ذلك فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الزراعي حوالي ١٠٣٩,٣ مليون دينار بأسعار السوق الجارية وشكل ما نسبته ٣,٧٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ , ويشكل القطاع الزراعي جزءا مهما من قطاع الصادرات الأردني حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية حوالي (٨١٧) مليون دينار أي ما نسبته ١٨,٦ % من مجموع صادرات المملكة خلال نفس العام وتشكل الأسواق العربية حوالي ٩١,٥% من سوق الصادرات الزراعية الأردنية ,كما حقق القطاع الزراعي الاكتفاء الذاتي في عدد من منتجات الخضار والفواكه ولحوم الدواجن وزيت الزيتون وبيض المائدة , ألا أن الكثير من المنتجات الزراعية كالقمح والشعير واللحوم الحمراء ما زال الأردن يعتمد فيها على أسواق الاستيراد، ومن جهة أخرى فان القطاع الزراعي له بعد اقتصادي واجتماعي وخاصة في الريف حيث يعتبر القطاع مصدر دخل لحوالي(٨٠) ألف أسرة في الأرياف والبوادي.

٣-٢ القطاع الزراعي الأردني

تعتبر الزراعة في جميع دول العالم ركيزة أساسية للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي وفي العقود الثلاثة الماضية تقدمت لتصبح ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضا بما ينطوي على ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد وحفظ حقوق الأجيال القادمة ويعمل على تامين ظروف مناسبة للتنمية المستدامة، فلم تعد تتوقف عند البعد الاقتصادي المباشر للزراعة بل تنظر فيما هو أعمق من ذلك متمثلا في البعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية الزراعية وارتباطهما مع البعد الاقتصادي.

يسود الأردن مناخ البحر الأبيض المتوسط الجاف وشبه الجاف، حيث لا يتجاوز معدل سقوط الإمطار على ٩٠% من مساحته عن ١٥٠ ملم في السنة، ويعتبر حوالي ٥,٥ % من مساحته أراضي جافة تتراوح نسبة هطول الإمطار فيها بين ٢٠٠ ملم و٣٠٠ملم سنويا في حين يتلقى حوالي ٤% في المرتفعات الشمالية الغربية إمطارا تزيد عن ٣٠٠ ملم وقد تصل إلى ٦٠٠ ملم سنويا. وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة منها حوالي (٢,٧٢٧) مليون دونم عام ٢٠١٦ أي ما نسبته ٣% من إجمالي مساحة الأردن وهناك ثلاث مناطق جغرافية مناخية رئيسة في الأردن تتمثل في: وادي الأردن، الأراضي المرتفعة, البادية الشرقية ويعتبر وادي الأردن الجزء الأكثر خصوبة في الأردن وهو يتميز بدفئه في فصل الشتاء مقارنة مع بقية مناطق المملكة لذلك فهو يتمتع بميزة الإنتاج المبكر خاصة للخضار والفواكه مقارنة ببقية مناطق المملكة أما الأراضي المرتفعة فتمتد من الشمال إلى الجنوب في الجزء الغربي من الأردن وتفصل وادي الأردن عن منطقة البادية الشمالية ويتراوح ارتفاع هذه الأراضي ما بين ٦٠٠-١٥٠٠ متر فوق سطح البحر وتتلقى اكبر كمية من الإمطار وتتمتع بأوسع غطاء نباتي طبيعي يقطن فيه حوالي ٨٨% من المساحة الكلية للأردن، ويتراوح ارتفاعها ما بين ٦٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و٩٠٠ متر فوق سطح البحر, ولا يتجاوز معدل سقوط الإمطار فيها عن ١٠٠ ملم في السنة (وزارة الزراعة، ٢٠١٦).

٣-٣ خطة تحفيز النمو الاقتصادي ٢٠١٨-٢٠٢٠

ارتكزت خطة تحفيز النمو الاقتصادي في ما يخص قطاع الزراعة على تعزيز الأمن الغذائي وتحسين دخول المزارعين والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وخاصة الموارد المائية ورفع إنتاجية القطاع ومساهمته في الاقتصاد الوطني وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة وتحسين خدمات الإرشاد للمزارعين ووضع آليات جديدة لتطوير سوق المنتجات الزراعية المحلية.

كما ارتكزت السياسة العامة للقطاع الزراعي على تحفيز القطاع الخاص ووضع خطط تسويقية لزيادة تصدير المنتجات الزراعية الوطنية وفتح أسواق جديدة لها وإعادة النظر بقانون التعاونيات وأسلوب عملها.

٣-٤ مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني

٣-٤-١ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية ويحتل أهمية كبيرة بين القطاعات الأخرى فالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات التي تحظى بالاهتمام الكبير من قبل الدولة وتظهر الأهمية الكبيرة لهذه القطاع في الاقتصاد الأردني من خلال مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان ومساهمته في تطوير القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي نظراً للعلاقة المتبادلة بينهما بالإضافة إلى مساهمته في تنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد الأردني من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

والجدول التالي يوضح الناتج المحلي الزراعي (القيمة المضافة) ومساهمته القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٦ حيث يمكن ملاحظة مساهمة القطاع الزراعي فقد كانت في عام ١٩٩٥ تشكل ما نسبته ٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفضت في العام التالي إلى ٣,٢٪ واستمر الانخفاض حتى وصلت إلى نسب لا تتجاوز ٢% في الأعوام اللاحقة وهناك عدة أسباب وراء انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتكمن هذه الأسباب في الظروف الطبيعية كالجفاف والصقيع وتذبذب مياه الإمطار من عام إلى أخر إضافة إلى ذلك تزامنها مع اتخاذ بعض الإجراءات مثل تحرير التجارة في السلع الغذائية وإلغاء الإعانات الزراعية وخفض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية والقضاء على الحواجز التجارية غير الجمركية كذلك قد يعزى إلى أن قطاع الخدمات قد أصبح بمرور الوقت يحظى بنسبة مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى غير الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي وهذه يعود كما اشرنا سابقا إلى اعتماد الزراعة على مياه الإمطار التي قد تكون متذبذبة من موسم لأخر مما أدى إلى هجرة العاملين والأسر الزراعية إلى المدن والعمل ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع الخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن خطورة ذلك الانخفاض سواء في المساهمة القطاعية أو حتى في القيمة المطلقة لا يقاس فقط من الناحية الاقتصادية على الرغم من أن التنمية الاقتصادية هي الأساس لأي تنمية ريفية متكاملة بل أنها المولد الرئيس لفرص العمل والدخل في المناطق الريفية بل أن الخطورة تنبع من أهمية ودور الزراعة في إبطاء الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل الفقر والبطالة فيها أضف إلى ذلك دور الزراعة في الحفاظ على الموارد الطبيعية (الأرض والمياه والغطاء النباتي) ومنع تدهورها.

الجدول (١)

الناتج المحلي الزراعي والمساهمة القطاعية له في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دينار خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	مساهمة القطاع الزراعي
1995	4714.7	173.7	%٣,٧
1996	4912.2	158.6	%٣,٢
1997	5137.5	148.3	%٢,٩
1998	5609.8	144.7	%٢,٩
1999	5778.0	115.9	%٢
2000	5998.6	120.9	%٢
2001	6363.7	124.3	%٢
2002	6794.0	148.9	%٢,٢
2003	7228.8	178.3	%٢,٥
2004	8090.7	202.1	%٢,٥
2005	8925.4	246.2	%٢,٨
2006	10675.3	275.8	%٢,٦
2007	12131.4	307.1	%٢,٥
2008	15593.4	376.8	%٢,٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2009	16912.2	459.2	%٢,٧
2010	18762	560.9	%٢,٧
2011	20.476.5	598.3	%٢,٩
2012	21.965.5	604.5	%٢,٧
2013	23.851.6	713.7	%٣,٠
2014	25.437.1	845.4	%٣,٣
2015	26.637.4	979.9	%٣,٧
2016	27.444.9	1039.3	%٣,٨

المصدر: الإحصاءات العامة البيانات السنوية للبنك المركزي

أما إذا ما قارنا تطور القيمة المضافة مع التطور الديمغرافي في الأردن نجد أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي كان في حالة تذبذب ومن خلال الجدول والذي يبين القيمة المضافة للقطاع الزراعي وعدد السكان في الأردن والذي شهد زيادة ملحوظة خلال فترة الدراسة والذي ارتفع من٤,٢٦٤ مليون نسمة إلى أن وصل في عام ٢٠١٦ إلى ٩,٧٩٨ مليون نسمة كما يمكن ملاحظة الانخفاض في نصيب الفرد في الفترة الواقعة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢ حيث انخفض من ٤٠,٧ دينار إلى ٢٩,٢ دينار ثم بعد ذلك عاود الارتفاع وبشكل تدريجي إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له في عام ٢٠١٦ حيث وصل إلى ١٠٦ دينار أردني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٢)

نصيب الفرد من الناتج الزراعي (القيمة المضافة) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) بالدينار الأردني

السنة	القيمة المضافة	عدد السكان	حصة الفرد من الناتج الزراعي
1995	173.8	4,264,000	40,7
1996	158.6	4,383,000	36,2
1997	148.3	4,506,000	32.9
1998	144.7	4,623,000	31,3
1999	115.9	4,737,800	24,9
2000	120.9	4,857,000	24,9
2001	124.3	4,978,000	24,9
2002	148.9	5,098,000	29,2
2003	178.3	5,230,000	34,1
2004	202.1	5,350,000	37,8
2005	246.2	5,230,000	47,1
2006	275.8	5,600,000	49,3
2007	307.1	5,723,000	53,7
2008	376.8	5,850,000	64,4
2009	459.2	5,980,000	76,8
2010	560.9	6,113,000	91,7
2011	588.9	6,249,000	94,2
2012	604.5	6,388,000	94,6
2013	713.7	8.114.000	87.9
2014	845.4	8.804.000	96
2015	979.9	9.559.000	102.5
2016	1039.3	9.798.000	106

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٤-٢ مساهمة القطاع الزراعي في الأمن الغذائي

يعكس الأمن الغذائي قدرة الدولة بمواردها الطبيعية والمالية على تأمين الاحتياجات الغذائية الكمية والنوعية لمواطنيها وإيصالها لهم في الوقت المناسب وفي أماكن تواجدهم مهما كانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، أي وصولها إلى الفقراء وتمكينهم من الحصول على احتياجاتهم الغذائية. وبحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فان الأمن الغذائي يعرف على انه توفر الإمكانات المادية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر في الحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٣).

وكما هو معلوم فان الأردن يعاني من شح في موارده المائية والأراضي الصالحة للزراعة مع زيادة في عدد السكان مما سبب في ارتفاع الطلب على الغذاء وارتفاع في أسعار المواد الغذائية، ومن هنا فان توافر مخزون استراتيجي من السلع الغذائية يضمن استقرار الأسعار واستمرار تدفق تلك السلع إلى السوق المحلية بما يحقق الأمن الغذائي للأردن.

وهنالك عدد من الظروف الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الأمن الغذائي في الأردن مثل الهجرات القسرية والظروف السياسية في المنطقة وغيرها من العوامل التي أدت إلى تغيرات سكانية غير منتظمة بالإضافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعوامل الديمغرافية والتي تشمل عدد السكان والهجرات من الريف إلى الحضر بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تمت الإشارة إليها وهي نقص الموارد الزراعية.

وتشير نشرة الإحصاءات العامة والمتعلقة بالميزانية الغذائية لعام ٢٠١٦ أن الأردن مكتف غذائيا من الزيتون وزيت الزيتون والبندورة والحليب الطازج وبيض المائدة, ألا انه يعاني من فجوة غذائية بالنسبة لمحاصيل الحبوب وبالأخص القمح والشعير والتي تكفي كمياتها للاستهلاك المحلي حيث تشير البيانات إلى اعتماد الأردن بشكل كلي على المستوردات من الخارج لسد احتياجاتها الغذائية ,وهذا ما يبينه الجدول أدناه.

الجدول (٣)

نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المحاصيل لعام ٢٠١٦

المحصول	الإنتاج (بالطن)	الواردات (بالطن)	الصادرات (بالطن)	نسبة الاكتفاء الذاتي %
الشعير	37, 929.0	1,014,453.0	300.0	3.6
القمح	31,150.0	1,018,645.0	626.0	3.0
الزيتون	115,813.0	0.0	3,388.8	103.0
زيت الزيتون	20,002.0	0.0	744.0	103.9
البندورة	837,344.00	12.00	361,439.0	175.94
لحوم الدجاج	216,069.00	61,981.00	12,919.00	81.5
لحوم الماعز	4,924.00	0.00	0.00	100.00
حليب الأبقار والضأن والماعز	380.404	0	0	100.00
بيض المائدة	54,272.00	524.00	28.88	99.09
الأسماك	1,372.0	32,168.0	430.0	4.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٤-٣ مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فكما هو معلوم فالتجارة الخارجية في أي دولة تعكس مستوى النشاط الاقتصادي فيها، وتعد من المتغيرات التي تؤثر في جانبي العرض والطلب أذا أنها تعطي صورة واضحة عن الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية كما أنها تعكس جانب الاستهلاك المحلي ونسبة الواردات منه وهي بذلك تشكل حافزا للنمو الاقتصادي كما تعد وسيلة رئيسة لأحداث تعاون اقتصادي بين الدول.

ويحتل القطاع الخارجي أهمية كبيرة في الأنشطة الاقتصادية الأردنية كون الأردن بلد صغير والقاعدة الإنتاجية لاقتصاده لا تحقق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من السلع فلجا إلى الاستيراد على نطاق واسع لسد حاجاته وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجداول التي توضح الصادرات والمستوردات الزراعية والميزان التجاري بالمليون دينار خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٦ فقد شهدت الصادرات الأردنية تطورا ملحوظا فقد بلغت عام ١٩٩٥ ما يقارب ٢٥٥,٣٧٢ مليون دينار إلى أن وصلت في عام ٢٠١٦ إلى ٨١٧,٢٥٥ مليون دينار ويعزى جزء من هذا التذبذب في قيمة الصادرات إلى إقامة مشاريع زراعية على نطاق تجاري واسع إضافة إلى إزالة العوائق الأساسية أمام الصادرات الزراعية الأردنية للأسواق التقليدية والجديدة مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي أضف إلى ذلك انضمام الأردن لبعض الاتفاقيات التجارية مثل منظمة التجارة العالمية وتوقيع عدد الاتفاقيات لتبادل السلع مع العديد من الدول وبالأخص دول الخليج العربي أما بالنسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمستوردات الزراعية فقد فاقت بكثير الصادرات الزراعية في مجمل سنوات الدراسة فقد بلغت عام ١٩٩٥ ما يقارب ٥٤١,٢٨ مليون دينار إلى إن وصلت في عام ٢٠١٦ إلى ما يقارب ٢٩٣٢,٦١٥ مليون دينار ويعود ذلك إلى زيادة الطلب المحلي وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية احتياجاته أضف إلى ذلك انخفاض القيود والرسوم الجمركية كنتيجة لانضمام الأردن لعدد من اتفاقيات التجارة الحرة وعدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والأجنبية كذلك ارتفاع مستوردات مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة وغيرها. أما بالنسبة للميزان التجاري الزراعي فكما هو معلوم فانه يعتبر مؤشرا يعتمد عليه في تخطيط التجارة الخارجية والاطلاع على إمكانيات الدولة وطاقتها الإنتاجية ويلاحظ من الجدول حالة العجز الدائم حيث أن حجم المستوردات الزراعية دائما تزيد عن حجم الصادرات الزراعية مما يدل على أن القطاع الزراعي يعيش في حالة عجز عن تلبية الاحتياجات من السلع الزراعية مما يدل على أن القطاع الزراعي يعيش في حالة عجز عن تلبية الاحتياجات من السلع الزراعية وبالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي والذي بدوره يشكل الأساس في الأمن السياسي والاجتماعي حيث يلاحظ أن العجز في الميزان التجاري الزراعي (الفجوة الغذائية) قد شهدت زيادة كبيرة.

حيث أن استمرار هذا العجز في الميزان التجاري يخالف خطط التنمية والتي تسعى إلى رفع الإنتاج الزراعي لتغطية الطلب المحلي وتصدير الفائض إلى الخارج أضف إلى ذلك ما يؤديه ذلك العجز من تبعية وارتباط القرار السياسي للدولة في بعض الأحيان بالوضع الغذائي المحلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٤)

قيمة الصادرات والمستوردات الزراعية والعجز في الميزان التجاري في الأردن خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٦) بالمليون دينار

السنة	الصادرات الزراعية	المستوردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي
1995	255.731	541.289	285.5-
1996	231.149	790.547	559.3-
1997	273.890	671.636	397.7-
1998	229.048	633.717	404.6-
1999	179.725	576.595	396.8-
2000	169.447	623.867	454.4-
2001	201.600	616.247	414.6-
2002	239.931	650.498	410.5-
2003	238.924	781.637	542.7-
2004	356.399	999.481	642.9-
2005	395.539	1032.707	637.1-
2006	451.002	1140.243	689.2-
2007	489.726	1534.991	1045.2-
2008	602.637	2054.750	1452.1-
2009	581.858	1761.691	1179.8-
2010	693.128	1927.581	1234.4-
2011	795.283	2369.159	1573.8-
2012	864.385	2587.518	1723.1-
2013	980.597	2749.560	1768.9-
2014	1060.37	2999.383	1939.0-
2015	1010.27	2795.106	1785.0-
2016	817.255	2932.615	2115.3-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة بيانات سنوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
منهجية الدراسة والتحليل

٤-١ مقدمة

تناول هذا الفصل مصادر جمع البيانات ومتغيرات الدراسة وجداول القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي الأردني وعرض النتائج التي توصلت إليها الباحثة بعد جمع البيانات من خلال تقارير البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة الزراعة.

٤-٢ مصادر جمع البيانات

تأتي بيانات هذه الدراسة من مصدرين للبيانات الثانوية على النحو التالي:

١. الكتب والمجلات والرسائل الجامعية المنشورة على الإنترنت أو من مكتبة الجامعة.

٢. بيانات القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) وهي الفترة التي تم إيجاد بياناتها المالية في تقارير البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة الزراعة.

٤-٣ منهجية الدراسة

استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي الأردني (النمو الاقتصادي) وحساب معدلات النمو لها وتمثيل العلاقة بالجداول والتعليق عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٤ متغيرات الدراسة

هناك مجموعتين من المتغيرات في هذه الدراسة:

أ- المتغير التابع: ويمثل النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٦).

حيث سيتم قياس هذا المتغير من خلال معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن.

وقد تم احتساب معدل النمو الاقتصادي على النحو التالي:

$$\text{Growth} = \frac{X2-X1}{x1}$$

حيث:

Growth: معدل النمو.

X2: قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية.

X1: قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة.

الجدول (٥) النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦):

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار أردني)	معدل النمو الاقتصادي
1994	4357.4	-
1995	4714.7	8.20%
1996	4911.3	4.17%
1997	5137.7	4.61%
1998	5609.8	9.19%
1999	5778.1	3.00%
2000	5998.5	3.81%
2001	6363.7	6.09%
2002	6794.0	6.76%
2003	7228.7	6.40%
2004	8090.7	11.92%
2005	8925.4	10.32%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19.61%	**10675.4**	2006
13.64%	12131.4	2007
28.54%	15593.4	2008
8.46%	16912.2	2009
10.94%	18762.0	2010
9.14%	20476.6	2011
7.27%	21965.5	2012
8.59%	23851.6	2013
6.65%	25437.1	2014
4.72%	26637.4	2015
3.03%	27444.8	2016

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات البنك المركزي الأردني.

ب- المتغيرات المستقلة:

١ - فائض القطاع الزراعي: وهو أن تتجاوز قيمة الصادرات الزراعية في بلد ما قيمة وارداته الزراعية.

إجمالي قيمة الصادرات الزراعية - أجمالي قيمة الواردات الزراعية

الجدول (٦) فائض القطاع الزراعي في الأردن للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)

السنة	فائض القطاع الزراعي بالدينار الأردني
1995	-359,432,995
1996	-285,557,948
1997	-559,352,824
1998	-397,746,671
1999	-404,668,785
2000	-396,869,485
2001	-454,419,288
2002	-414,647,498

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-410,566,645	2003
-542,712,725	2004
-643,082,087	2005
-637,167,985	2006
-689,241,645	2007
-1,045,265,158	2008
-1,452,113,299	2009
-1,179,832,772	2010
-1,234,452,508	2011
-1,573,876,465	2012
-1,723,133,242	2013
-1,768,963,761	2014
-1,939,006,202	2015
-1,785,078,912	2016

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات دائرة الإحصاءات العامة.

٢- عدد العاملين في القطاع الزراعي: ويقصد بها القوى العاملة التي تساهم في العملية الإنتاجية علماً بأن درجة مهارة العاملين وإنتاجيتهم، تختلف من عامل إلى آخر، حيث أن تحسين إنتاجية العاملين يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار في العمال لزيادة مهارتهم.

الجدول (٧) عدد العاملين في القطاع الزراعي في الأردن للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)

السنة	عدد العاملين في القطاع الزراعي للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦
1995	4792
1996	4798
1997	4752
1998	4789
1999	4799
2000	4800

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4802	2001
4801	2002
4777	2003
4750	2004
4773	2005
4752	2006
4771	2007
4768	2008
4803	2009
4764	2010
4791	2011
4795	2012
4815	2013
4772	2014
4817	2015
4809	2016

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات وزارة الزراعة الأردنية.

٣- رأس المال في القطاع الزراعي: وهو الموارد المستخدمة في الإنتاج الزراعي سواء كانت موارد ثابتة كالأراضي والمنشآت والآلات والبيوت البلاستكية، أو موارد تشغيلية مثل أجور العاملين والبذور والمبيدات والأسمدة وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٨) رأس المال في القطاع الزراعي في الأردن للفترة (١٩٩٥-٢٠١٦) مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي الزراعي

السنة	رأس المال في القطاع الزراعي للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦ بالمليون دينار أردني
1995	173.7
1996	158.6
1997	148.3
1998	144.7
1999	115.9
2000	120.9
2001	124.3
2002	148.9
2003	178.3
2004	202.1
2005	246.2
2006	275.8
2007	307.1
2008	376.8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2009	**459.2**
2010	560.9
2011	598.3
2012	604.5
2013	713.7
2014	845.4
2015	979.9
2016	1039.3

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات وزارة الزراعة الأردنية

٤-٥ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول (٩) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	اقل قيمة	اعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
معدل النمو الاقتصادي	3.00%	28.54%	8.79%	5.74%
فائض القطاع الزراعي	-285,557,948	-2,115,359,190	-1,000,493,090	633,357,665
اللوغاريثم الطبيعي لفائض القطاع الزراعي	8.456	9.325	8.910	0.292
عدد العاملين في القطاع الزراعي	4,750	4,821	4,788	20.88
اللوغاريثم الطبيعي لعدد العاملين في القطاع الزراعي	3.6767	3.6831	3.6801	0.0019
رأس المال في القطاع الزراعي	115,890,000	1,140,000,000	411,000,000	323,880,000
اللوغاريثم الطبيعي لرأس المال في القطاع الزراعي	6.477	7.455	6.873	0.246

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (٩) أن معدل النمو الاقتصادي في الأردن كان بالمتوسط ٨,٧٩% خلال فترة الدراسة بانحراف معياري مقداره ٥,٧٤% في حين كانت أكبر قيمة ٢٨,٥٤% واقل قيمة ٣%، أما فائض القطاع الزراعي فقد اظهر عجزاً بلغ بالمتوسط ١ مليار دينار أردني وبانحراف معياري ٦٣٣,٣٥٧ مليون دينار أردني واعلى قيمة عجز ٢,١١٥ مليار دينار أردني واقل قيمة عجز٢٨٥,٥٥٧مليون دينار أردني. كما ويعرض الجدول عدد العاملين في القطاع الزراعي والذي بلغ بالمتوسط ٤٧٨٨ موظف في حين كان الانحراف المعياري ٢٠,٨٨ واعلى قيمة ٤٨٢١ موظفاً أما اقل قيمة فكانت ٤٧٥٠ موظفاً. بالإضافة إلى رأس المال في القطاع الزراعي والذي بلغ بالمتوسط ٤١١ مليون دينار أردني وبانحراف معياري ٣٢٣,٨٨٠ مليون دينار أردني في حين بلغت اعلى قيمة ١,١٤٠ مليار دينار أردني واقل قيمة ١١٥,٨٩٠ مليون دينار أردني ويظهر من خلال الجدول ان متغيرات الاقتصاد الزراعي كانت بالدينار الأردني في حين كانت بيانات المتغير التابع كانت عبارة عن معدل النمو الاقتصادي. وفي هذه الحالة يقترح Gujarati,2004 استخدام نموذج الانحدار النصف لوغاريثمي Semi-Log Model.

وقد تم معالجة متغيرات الدراسة (فائض القطاع الزراعي، عدد العاملين في القطاع الزراعي ورأس المال في القطاع الزراعي) من خلال اللوغاريثم الطبيعي من اجل تقليل مشكلة الانحراف المعياري في هذه المتغيرات، وتظهر نتائج معالجة البيانات من خلال الجدول رقم (٩) أن الوسط الحسابي لمتغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللوغاريتم الطبيعي لفائض القطاع الزراعي (٨,٩١٠) وبانحراف معياري (٠,٢٩٢) وأعلى قيمة (٩,٣٢٥) وأدنى قيمة (٨,٤٥٦)، أما متغير اللوغاريتم الطبيعي لعدد العاملين في القطاع الزراعي بلغ الوسط الحسابي فيه (٣,٦٨٠١) وبانحراف معياري (٠,٠٠١٩) وأعلى قيمة (٣,٦٨٣١) وأدنى قيمة (٣,٦٧٦٧)، وأخيراً بلغ الوسط الحسابي لمتغير اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال في القطاع الزراعي (٦,٨٧٣) وبانحراف معياري (٠,٢٤٦) واعلى قيمة (٧,٤٥٥) وادنى قيمة (٦,٤٧٧)

٦-٤ اختبار الارتباط المتعدد Multicollinearity

يهدف هذا التحليل إلى معرفة مدى وجود مشكلة ارتباطات تبادلية عالية (Multicollinearity) بين متغيرات نموذج الانحدار المتعدد، ولهذا الغرض تم استخدام اختبار Person Correlation لفحص نموذج الانحدار المتعدد للتأكد من عدم وجود أية ارتباطات تبادلية عالية بين المتغيرات المستقلة باستخدام مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة، حيث أن وجود نسبة ارتباط تزيد عن (٨٠%) بين أي متغيرين أو أكثر يعد ارتباطا عالياً، وهذا يؤدي إلى تشويه العلاقة بين أحد المتغيرين المستقلين مع المتغير التابع Gujarati (٢٠٠٩)، ومن أجل التحقق من عدم وجود مثل هذه الترابطات فقد تم إعداد مصفوفة للارتباطات التبادلية بين متغيرات الدراسة المستقلة كما في الجدول (١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٠) مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة

المتغير	لوغاريثم فائض القطاع الزراعي	لوغاريثم عدد العاملين في القطاع الزراعي	لوغاريثم رأس المال في القطاع الزراعي
لوغاريثم فائض القطاع الزراعي	1		
لوغاريثم عدد العاملين في القطاع الزراعي	0.0021	1	
لوغاريثم رأس المال في القطاع الزراعي	0.0059	0.0139	1

يلاحظ من الجدول (١٠) بأنه لا يوجد مشكلة ارتباطات تبادلية عالية إلى الحد المؤثر على نتائج الانحدار. حيث بلغت اعلى قيمة ارتباط ١,٣٩% بين متغير لوغاريتم رأس المال في القطاع الزراعي ولوغاريتم عدد العاملين في القطاع الزراعي.

٤-٧ اختبار التوزيع الطبيعي

يهدف هذا التحليل إلى معرفة التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، ولهذا الغرض تم استخدام اختبارKolmogorov-Smirnov لمتغيرات الدراسة للكشف عن فيما أذا كان هناك مشاكل توزيع طبيعي حيث تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وقد أشار Gujarati (٢٠٠٣)، إلى القيمة الاحتمالية .Sig في اختبار التوزيع الطبيعي يجب ان تكون اكبر من ٥% ويشير الجدول (١١) إلى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١١) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Kolmogorov-Smirnov			
Sig.	Df	Statistic	
0.062	24	0.174	معدل النمو الاقتصادي
0.080	24	٠,١٦٨	لوغاريثم رأس المال في القطاع الزراعي
١١٥.٠	24	٦٠٠,١	لوغاريثم عدد العاملين في القطاع الزراعي
٠٧٤.٠	24	0.169	لوغاريثم فائض القطاع الزراعي

يظهر من الجدول (١١) أن جميع متغيرات الدراسة كانت موزعة طبيعيا وبالتالي فان النتائج لن تعاني من مشاكل الالتواء والتفلطح وذلك بعد معالجة جميع المتغيرات من خلال دالة اللوغاريثم الطبيعي Logarithm وتأتي هذه المعالجة كتوصية من الإحصائيين للبيانات كبيرة الحجم (بالإلف) لتقليل الانحراف المعياري والتشتت بين البيانات علما أنها لا تؤثر على النتائج في معادلة الانحدار.

٨-٤ اختبار عدم تجانس الاخطاء Heteroscedasticity

ويشير عدم تجانس البيانات أن التباين في المتغير التابع يتولد من واحد من المتغيرات المستقلة فقط وبالتالي تحويل بعض المتغيرات من متغيرات ذات دلالة إحصائية إلى متغيرات ليست ذات دلالة إحصائية بسبب تركز التباين في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغير واحد. ومن اجل ضمان عدم حدوث انحدار متعدد زائف تم تطبيق اختبار Breusch-Pagan and Koenker test وتكون البيانات سليمة من مشاكل التجانس اذا كانت قيمة الدلالة لبواقي معادلة الانحدار Residuals اكبر من ٥% في الاختبارين (٢٠٠٣) Gujarati. ويشير الجدول رقم (١٢) إلى نتائج اختبار تجانس البيانات.

جدول (١٢) نتائج اختبار تجانس الأخطاء

الاختبار	LM	Sig
Breusch-Pagan	٢٧.٠٦	0.294
Koenker	6.074	0.205

يشير الجدول (١٢) إلى أن نتيجة اختبارات تجانس البيانات أشارت إلى عدم وجود مشاكل في تجانس البيانات وبالتالي سلامة نموذج الانحدار المتعدد من الانحدار الزائف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٩ تحليل معادلة الانحدار لأثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي

جدول (١٣) أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي

المتغير التابع	المتغير المستقل	B	T	Sig
الناتج المحلي الإجمالي	الثابت	5913.871	.547	.591
	لوغاريثم فائض القطاع الزراعي	-7.683	-2.371	.028
	لوغاريثم عدد العاملين في القطاع الزراعي	-1620.305	-2.435	.024
	لوغاريثم رأس المال في القطاع الزراعي	-3.381	-.277	.784
	F	3.394		
	R2	0.337		
	Sig	0.038		

يوضح الجدول رقم (١٣) وجود أثر للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن حيث بلغت قيمة Sig=0.038 مما يعني قبول الفرضية الرئيسية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن عند مستوى دلالة ٥٪ ≥α. في حين بلغت قيمة R2= ٣٣,٧٪ مما يعني أن المتغيرات المستقلة فسرت من المتغير التابع ما مقداره ٣٣,٧%. ومن ناحية أخرى يمكن القول أن النمو الاقتصادي بقيمة دينار أردني واحد يسهم القطاع الزراعي فيه بنسبة ٣٣,٧%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-١٠ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لفائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦.

يظهر من خلال الجدول رقم (١٣) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لفائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن حيث بلغت قيمة T=-2.371 في حين بلغت قيمة المعنوية Sig=0.028 وهي اقل من ٥%. مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لفائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦"** وترى الباحثة انه كلما ارتفع فائض القطاع الزراعي المعبر عنه بقيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات والتي أظهرت عجزا في جميع سنوات الدراسة، فإن هذا من شأنه أن يقلل من معدل النمو الاقتصادي مما ينعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لعدد العاملين في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦.

يظهر من خلال الجدول رقم (١٣) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لعدد العاملين على النمو الاقتصادي في الأردن حيث بلغت قيمة T=-2.435في حين بلغت قيمة المعنوية Sig=0.024 وهي اقل من ٥%. مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لعدد العاملين في القطاع الزراعي على**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦" وترى الباحثة انه كلما ارتفع عدد العاملين في القطاع الزراعي فإن هذا من شأنه أن يقلل من معدل النمو الاقتصادي وذلك لان نسبة توزيع الناتج المحلي الإجمالي للفرد ستنعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لرأس المال في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦.

يظهر من خلال الجدول رقم (١٣) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لرأس المال في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن حيث بلغت قيمة T=-277 في حين بلغت قيمة المعنوية Sig=0.784 وهي اكبر من ٥%. مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية رفض الفرضية البديلة **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لرأس المال في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦"** وترى الباحثة انه كلما ارتفع رأس المال في القطاع الزراعي فإن هذا من شأنه أن لا يؤثر على معدل النمو الاقتصادي وذلك يعزى إلى النمو المتجانس بين رأس المال الزراعي والاقتصاد الأردني من وجهة نظر الباحثة وهذا بدوره لن يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

٥-١ نتائج الدراسة

١- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لفائض القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦.

وترى الباحثة انه كلما ارتفع فائض القطاع الزراعي المعبر عنه بقيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات والتي أظهرت عجزا في جميع سنوات الدراسة، فإن هذا من شأنه أن يقلل من معدل النمو الاقتصادي مما ينعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي للأردن

٢- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لعدد العاملين في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦.

وترى الباحثة انه كلما ارتفع عدد العاملين في القطاع الزراعي فإن هذا من شأنه ان يقلل من معدل النمو الاقتصادي وذلك لان نسبة توزيع الناتج المحلي الإجمالي للفرد ستنعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 5\%$ لرأس المال في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦.

وترى الباحثة انه كلما ارتفع رأس المال في القطاع الزراعي فإن هذا من شأنه أن لا يؤثر على معدل النمو الاقتصادي وذلك يعزى إلى النمو المتجانس بين رأس المال الزراعي والاقتصاد الأردني من وجهة نظر الباحثة وهذا بدوره لن يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٢ التوصيات

١- زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي كالتركيز على الصناعات الغذائية او اقامة مناطق حرة للانتاج الزراعي مما يشجع على الاستثمار وجذب رؤوس الاموال التي من شأنها أن تساهم في زيادة انتاجية القطاع الزراعي.

٢- تشجيع الصناعات المحلية كالصناعات الغذائية وتقليل الاعتماد على المنتجات الاولية مما يؤدي الى زيادة القيمة المضافة لها والتقليل من المستوردات وبالتالي تعديل العجز في الميزان التجاري .

٣- تفعيل دور القطاع الخاص وذلك لدوره في عمليات الاستيراد والتصدير على حد سواء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

الخوري، عصام ، سليمان عدنان (١٩٩٥) ، **التنمية الاقتصادية**، دراسة في التخلف والتنمية ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا .

البنك المركزي الأردني. **قاعدة البيانات الإلكترونية**. الموقع الإلكتروني www.cbj.gov.jo

الشرفات ، علي جدعوع (٢٠١٢) ، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان .

جبلز، مالكولم ورومر، مايكل (١٩٩٥)، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، الرياض: دار المريخ.

جورج نايهانز(١٩٩٥) ، **تاريخ النظرية الاقتصادية-اسهامات النظرية الكلاسيكية**، ترجمة صقر احمد صقر ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، مصر .

الحبيب، فايز (١٩٨٥)، **نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي**، (ط١)، جامعة الملك سعود.

الداهري، عبد الوهاب مطر (١٩٨٠) ، **الاقتصاد الزراعي** ، (ط١) ، دار المعرفة للطباعة .

ابوحلوب فادي (٢٠١٦)، **محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين دراسة قياسية خلال فترة ١٩٩٥-٢٠١٤**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسين، سرمد علي (٢٠٠٩)، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٤ . **مجلة الإدارة والاقتصاد**، (٧٥).

حمودي، مليك وبركات، يوسف (٢٠١٦)، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤). **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، جامعة الشهيد حمة الخضر، الوادي الجزائر، (٧).

خلف، فليح حسن (٢٠٠٦) ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان :الأردن

خشيب، جلال(٢٠١٤) **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات** ، المغرب : المركز الوطني للتوثيق .

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. الموقع الإلكتروني dosweb.dos.gov.jo

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. **دوريات وتقارير شهرية**، أعداد مختلفة،

رحمن، حسن علي وكاظم، بيداء جواد (٢٠١٦)، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣). **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة واسط، (٢١).

رحمة ، منى (٢٠٠٠) ، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، **سلسة أطروحة الدكتوراة (٣٦)** ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسول، احمد ابواليزيد وشافعي، محمود عبد الهادي وشهاب، سامح محمد حسن وهاشم، آمنة عبد القادر السيد (٢٠١٥)، دور الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي الزراعي في مصر دراسة قياسية. **مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي**، ٣٦(٤).

الطلاع، حمادة (٢٠١٧)، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٤. **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، ٧(٢).

العارف، جواد (٢٠١٠). **الاقتصاد الزراعي**، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

العاني، سوران (٢٠٠٥)، **علم الاقتصاد الزراعي**، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، أيمان عطية (٢٠٠٠)، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، مصر: دار الجامعة.

عجمية ، محمد عبدالعزيز والليثي ، محمد علي(٢٠٠٣) ، التنمية الاقتصادية، الاسكندرية :الدار الجامعية .

عطية، عبدالقادر (٢٠٠٣) ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية ، مصر .

العلاونة، عبد الحليم زيدان شحادة (٢٠١٢)، **أثر القطاع الزراعي على بعض متغيرات الاقتصاد الأردني**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كرمول، أكرم (٢٠٠٨)، **تطور القطاعات الاقتصادية والاستثمارية عبر تاريخ الأردن**، الأردن: دار الضياء.

مبارك، مبارك برعي (٢٠١٨)، **دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان من ٢٠٠٧-٢٠١٦**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

محمود، سامية عبد المنعم والمنصور بابكر الفكي (٢٠١٦)، أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤. **ورقة علمية منشورة مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

مقبل، كريم (٢٠٠٣)، **القطاع الزراعي الأردني محددات ومصادر النمو**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٣). **تقرير حالة الأغذية والزراعة**.

ميشيل، تودارو (٢٠٠٦)، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، الرياض: دار المريخ.

نعيم، معتز والحوري، غزل أكرم (٢٠١٥)، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠١. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسة العلوم الاقتصادية، ٣٧(١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزارة الزراعة الأردنية (٢٠١٦)، **التقرير الإحصائي السنوي**، مديرية السياسات والدراسات قسم الإحصاءات والبيانات السنوية.

وزارة الزراعة الأردنية. **السياسات والاستراتيجيات**. الإستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة ٢٠٢٥-٢٠١٦

وزارة الزراعة الأردنية. **السياسات والاستراتيجيات**. البرنامج التنفيذي 2016-2013

وزارة الزراعة الأردنية. **السياسات والاستراتيجيات**. خطة تحفيز النمو الاقتصادي ٢٠٢٢-٢٠١٨

وزارة الزراعة الأردنية. الموقع الإلكتروني www.moa.gov.jo

ثانياً- المراجع الأجنبية

Abu Shihab, Ruba, Soufan Thikraiat, Abdul-khaliq Shatha (2014). The causal relationship between export and economic growth in Jordan. **International journal of business and social science**.

Abugamea, Gaber (2018). **The Contribution of the Agricultural and industrial sector to economic growth and development in the Palestinian**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

economy: 1968-2012, Ministry of Education & Higher Education Gaza, Palestine.

Aronon, I. (1981). **Modernization of Agricultural in developing countries**, New York: John Wiley and Sons.

Bakari, Sayef and Mabrouki, Mohamed (2017). **The effect of Agricultural exports on economic growth in south eastern Europe: An Epirical investigation using penal Data**.

Bosserelle.E (1994): croissance et fluctuation, edition dalloz, Paris, France

Dishad, Ahmed, Jamil Ahmed (2017). **An empirical analysis of agricultural export on economic growth: A case study of Pakistan**, Department of Management Sciences. comsATB institute of information Technology Veriari, Pakistan.

Graham Hallett, (1981), **The economic of Agricultural policy**, second edition, Ahalsted press book, New York.

Houssem, Eddinechebbi and lassaadlachaal (2007). **Agricultural sector and economic growth in**

www.manaraa.com

Tunisia, African Development Bank, Tunisia.

Mehdi and Reza (2011). **Determinants Agricultural sector in Developing countries**, University of Qam, Iran

Sahoo, K. and Sethi, N. (2012). Investigating The impact of Agricultural and industrial sector on economic growth of India. **International journal of sustainable Development**, 11(22).

Schumpeter, Backhaus (2008). **The Theory of economic development**. In Joseph Alois Schumpeter.

Stefan, G. (2015). **The place of A agricultural in economic growth**, Unpublished Master Thesis, university of Agricultural sciences & veterinary Medicine, Seria Agronomie.

Sulaimon, Aremu Yusuf (2014). **Role of Agricultural in economic growth and development**, asiversity of Lagos, Akoka, Lagos, Nigeria.

Shapiro Edward (1995), macroeconomic analysis, Thomson learning.

Todaro, M.P. (1989). **Economic Development in the Third word**, New York: Longman.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com